الأنظمة التخطيطية في المشهد الحضري المعاصر

"دراسة تحليلية لبعض الأنماط الحضرية"

نجلاء كاظم كريم

قسم الهندسة المدنية

كلية الهندسة - جامعة ذي قار

najlaakadhum@yahoo.com

المستخلص

تعد مشكلة ضعف التخطيط العلمي للمدن العربية المعاصرة من أهم المشكلات التي تشهدها تحولات هذه المدن في بناها العمرانية والاجتماعية والاقتصادية التي تتفاعل وتتداخل وتتنافس في مشهدها وتنعكس تناقضاتها واختلافاتها ومصالحها أشكالا معمارية وأنماطا حضرية مختلفة. يتناول هذا البحث ثلاثا من المدن العربية وهي بغداد والقاهرة ودبي ، ويهدف إلى شرح تحولاتها وقراءة التناقضات والاختلافات في مشاهدها على خلفية هذه الأنماط الحضرية ، باستخدام مفهوم التجزئة الحضرية (urbane fragmentation) ، ووضع تصور واضح لها ، كإطار تحليلي استنتاجي في فهم الأنماط الحضرية المتأثرة بهذه التحولات وإيجاد الحلول التخطيطية لاحتوائها وتقويمها بالربط بين " خصوصية المكان" (عبر النواحي الاجتماعية والثقافية) و " خصوصية الزمان " (من العولمة إلى الاستدامة) و" النظم الإجرائية الحديثة" (الحوكمة والتخطيط) و " مشهد المدينة " (من خلال الأنماط الحضرية) .

Planning systems in the contemporary urbanscape
An analytical study of some of the urban types

Abstract

The weakness of scientific planning of the contemporary Arab cities present the most important problems that taking place in these cities as evident in the transformations in their constructional, social and economic structures the interacting , overlapping , competing to reflect the contradiction , differences and interests of architectural forms and different urban types .This paper deals with three of Arab cities : Baghdad, Cairo and Dubai . It aims to explain the transformations and read the contradictions and differences in the scapes relevant to analysis those of urban types using the concept of (urbane fragmentation) as an analytical framework with a deductive understanding of urban types that are affected by these transformations in order to find planning solutions to control and evaluate, the connection between the "privacy of space" (through the social and cultural aspects) and the " privacy of time" (from globalization to sustainability) and "modern procedural systems"(local government and planning) and the "cityscape " (through the urban types).

أولا . المقدمة :

يسعى البحث إلى استكشاف المشاهد المختلفة للتجزئة الحضرية من خلال تحليل الأنماط الحضرية لثلاث مدن عربية معاصرة وتحديد الإشكاليات التخطيطية التي تشهدها تحولات هذه المدن والتي حاول المخططين والمعماريين أيجاد الحلول لها وبلورتها في مفاهيم عامة وأساسية في التصميم الحضري لتتحدد من خلالها العلاقات ضمن نسيج المدينة ، والتي هي عبارة عن مجال حضري "مرئي" ملموس ، ينظم نشاطات الناس داخل العناصر المعمارية والمدينية والتقنية التي تشكله في مكان معين [1]. أو مجال اجتماعي "غير مرئي" وغير ملموس ،ينظم سلوكيات وممارسات وتمثلات قاطنيه من الناس والجماعات في زمن معين [2] ، من هنا تشكلت الحاجة لتوضيح خصوصية المكان والزمان وعلاقتهما بالتجزئة الحضرية (urbane fragmentation) ، في ضوء ذلك تبين أن الطروحات حولها لم تقدم المعرفة الكافية ولم تبلور اطر نظرية واضحة تمكن من التطبيق على المدن العربية بشكل فاعل بل اتسمت بعمومية الوصف وتداخل المفاهيم ، وقد استثمرت هذه المشاكل المعرفية في تحديد مشكلة البحث وتأشير أهدافه ومنهجه . تمثلت المشكلة البحثية بالإشكاليات التخطيطية المتعلقة بالتحولات العميقة على مستوى المشهد الحضري المعاصر" خصوصية الزمان" وأسباب تجسيد التجزئة في النتاج الحضري "خصوصية المكان" وبعدم وجود تصور واضح يصفها . تحدد هدف البحث في وضع تصور واضح يصف التجزئة الحضرية وفهم واقع التناقضات والاختلافات بين المدن ومحاولة استكشاف نماذج مختلفة للمشهد الحضري في ظل تحولات عميقة وتشكل "وحدات مناطقية" على خلفية تحليل أنماط حضرية مختلفة ، وإيجاد الحلول التخطيطية الكفيلة باحتوائها وتقويمها . واستنادا إلى ذلك تحدد منهج البحث بثلاثة مراحل هي :

1- طرح إطار نظري يصف تحولات المشاهد الحضرية المعاصرة بشكل عام وأثرها على خصوصية المكان و خصوصية الزمان بشكل خاص.
2- استكشاف الأطر الكامنة في الكتابات والأبحاث الحضرية لبناء إطار تحليلي للأنماط الحضرية يحدد مفهوم التجزئة على المستوى الحضري وصيغ تجسيدها في النتاج الحضري باعتماد نموذج (Navez -Vidal) .
3- استخلاص نتائج تحليل الأنماط الحضرية لمشاهد المدن الثلاث ، والإشكاليات التخطيطية المتعلقة بها والحلول المقترحة ثم الاستنتاجات والتوصيات .

ثانيا . بناء الإطار النظري :

1. المشهد الحضري الأول : ملاحظات على مشهد بغداد :

1.1 المداخلة الرئيسية الأولى : مدن حروب (خصوصية المكان) وأزمات سياسية (خصوصية الزمان) :

1.1.1 البيئة الممزقة والعنف الحضري :

تعد المدن مسرحا لأشكال متعددة من العنف التي يمكن لها أن تحدث في آن واحد : النزاعات المسلحة ، الصراعات الدائرة بين العصابات من أجل التحكم في إقليم من الأقاليم أو في التجارة غير المشروعة ، العنف المجتمعي المتفشي داخل المدن المقسمة إلى قطاعات ، الجريمة المنظمة[3]، أعمال الشغب المرتبطة بالفقر في المناطق الحضرية ، أو ظواهر الغليان عند احتشاد جموع الجماهير والتي من شأنها الإفلات من نطاق السيطرة (كما حدث في ميدان التحرير في القاهرة وأيضا في ثورات تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن). أن المشهد الحضري في مدن الحروب ومنها مدينة بغداد [خارطة رقم 1] . يتحول وبسرعة إلى واقع آحادي الطبقة ، لذا فأن اتجاهات الجغرافيا والهندسة المعمارية والتخطيط قد استخدمت كأدوات للقمع بدلا من التنمية ، وان النظام المعقد من أبراج المراقبة والبوابات والطرق الالتفافية ونقاط التفتيش بالإضافة إلى الجدران الأسمنتية العازلة وحواجز الفصل والتحكم أوجدت كلها واقعا حضريا مشوها . ويفرض النزاع العنفي على المدينة ومشهدها الحضري بعض التكاليف الواضحة والفورية : تدمير البنية

الأساسية والمداخل بأنواعها والكتلة العمرانية ، وخاصة المناطق التاريخية ، حيث ينعكس هذا الدمار على النسيج العمراني (Urban Fabric) ، بالإضافة إلى قطع الطرق العشوائي وغلق الجسور المفاجئ وتكسرات الطرق وتأكلها والذي يولد الازدحام المروري غير المبرر[4] . كما ينعكس على النظام الاجتماعي والسكاني ، والحضاري والبيئي للمدينة ، وأيضا تدمير العلامات المميزة (Landmarks deterioration) ، وظهور مناطق عشوائية ومناطق عسكرية مغلقة (كما حدث أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق وأتساع المنطقة الخضراء إذ كانت هذه المنطقة معزولة قبل الاحتلال) . [خارطة رقم 2] .

2.1.1 الاستيلاء على الأرض وإعادة بناء الذاكرة الجماعية :

تقع قضايا الحصول على الأرض ، واستعمالها ، وملكيتها ، وتوريثها ، في صلب المخاطر السياسية الكامنة في العديد من النزاعات المسلحة ، وخاصة عندما يكون ترحيل السكان قسرا استراتيجيه حربية . (كما حدث مع الفلسطينيين في حرب 1948 وفي العراق) . ولأسباب مختلفة تتواصل هجرة العراقيين داخل العراق وخارجه وتتزايد أعداد المواطنين الذين يتركون بلدهم تحت وطأة تأثير الأوضاع الأمنية المتردية وتفاقم حالة الاستقطاب الطائفي والقتل على الهوية والخطف والتهجير القسري ، وأن 15 % مرت منازلهم أو اغتصبت على أيدي عصابات وميليشيات (حالة مدينة بغداد وظهور مناطق طائفية واثنيه) [خارطة رقم 2]. يضاف إلى ذلك الصعوبات الاقتصادية وقلة فرص العمل وتردي الخدمات ، في الوقت الذي تزداد فيه نسب البناء غير الشرعي ، فساد المدينة العراقية الاغتراب المعماري ، وفوضى الفضاء الحضري الذي أفرغه الحكام من القيم الجمالية والخصوصية المعمارية [5]. أن الناس " لا يحيون كأموات " [6] ضمن الفضاء الذي يشغلونه جسدا وذهنا ولكن أيضا عبر ذاكرة جماعية . توصل هذه الذاكرة الفاعل بالذي كان في الفضاء ذاته أو في الفضاءات المرجع ، فالناس لا ينقطعون عن ماضيهم أي ذاكرتهم ، عند التحول من فضاء إلى آخر أو من فضاء ريفي أو تخومي إلى مديني : أي من تمثل وتصور للفضاء ونمط عيش إلى آخر ، فالفرد " مثلما الجماعة " يتحول ويتحول معه كل موروثه الثقافي وتصوراته وأوهامه وخيالاته التي تلتصق بالفضاء المحتل وتشكله ، وهذا ينعكس في المدن التي تعاني من الأزمات والحروب بوجود خليط متباين وغير متجانس ضمن الفضاء الواحد بين أشكال حيازة مختلفة . أن التحولات الهامة للفضاء الحضري قادت إلى" ظهور أحياء جديدة ، مع اكتساب وظائف جديدة " تتأخر كثيرا لتندمج في تصورات المواطنين حول هذا الفضاء . [7].

2. المشهد الحضري الثاني : حكايات مشهديه متناقضة :

1.2 المداخلة الرئيسية الثانية : مدن عشوائيات(خصوصية المكان) وأزمة عدالة (خصوصية الزمان) :

تعرف المناطق العشوائية بأنها مناطق لا تخطيطية لا تخضع لأي قوانين بناء تقوم أساسا على مبدأ التعدي على الأراضي الحكومية أو الخاصة والبناء عليها ، وأدت مجموعة من الأسباب إلى ازدياد عدد العشوائيات أهمها الزيادة السكانية وانتشار ظاهرة التحضر في مقابل انحسار وتقليص دور الريف والهجرات المتزايدة نحو المدن والمراكز الحضرية [8] . يميل الوافدون والمهاجرون إلى الاستقرار في المواقع القريبة من مراكز المدن أو حواشي وأطراف المدن الكبرى في مناطق رثة تفتقر إلى المتطلبات الصحية والمعيشية التي تتضمن استخدامات مختلفة من الإسكان الشعبي و البيوت الصغيرة والأكواخ وبعض الاستخدامات التجارية والحرفية مثل الورش والأسواق الشعبية والخدمات المتفرقة وغير المخططة المهيأة على عجل والتي يطلق عليها عالميا تعبير (أحزمة الفقر) [9] ، مشكلة تجمعات عمرانية عشوائية متخلفة مثلت بتواجدها وجها عمرانيا ومشهدا حضريا يشوبه عدم الاستقرار والقلق[10] . بالنسبة للعالم العربي تشغل مدن العشوائيات بالقاهرة 45% من المساحة الحضرية [خارطة رقم 4]، و 60% من المساحة المعمرة في الرباط وبمدينة الدار البيضاء 20% من السكان يقطنون أحياء الصفيح والسكن الفوضوي خصوصا حول المناطق الصناعية وفي دمشق يشكل سكان العشوائيات 30% من سكان المدينة. [11] .

1.1.2 الأرض والمشهد والثقافة المهددة بالخطر :

أدت التوسعات العمرانية العشوائية غير المنظمة إلى تدهور الشكل العام والصورة البصرية لغالبية المدن العربية نتيجة اختلاط الأنماط العمرانية المركبة التي تتنافر مع ما يجب أن تعكسه المدن القائمة من قيم جمالية تتناسب مع المقومات الحضارية بكل منها مما يؤدي إلى حدوث تلوث بصري خطير للمشهد الحضري المعاصر. ويفيد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 ، أن الغول الحضري المتسارع في البلدان العربية يضيف أعباء جديدة على البنية التحتية المتأزمة أصلا ، ويخلق في العديد من مدنها أوضاعا غير صحية مثقلة بالازدحام وانعدام الأمن . [12] .

2.1.2الأثر الخفي للمجتمعات المسوّرة :

تؤدي الفروقات بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية إلى ظهور أماكن منعزلة لكل من الطبقتين الغنية والفقيرة حيث ابتعدت الطبقات العليا الغنية عن مركز المدينة إلى أحياء فخمة ومسوّرة وطبقة من الفقراء الذين يسكنون الأحياء الفقيرة والعشوائيات وحتى المقابر . وهذا يظهر بوضوح في المشهد الحضري لمدينة القاهرة [خارطة رقم 3] التي يصفها مراقبين بأنها مدينة عشوائية كبيرة تضم منطاق من السكن الظامي [خارطة رقم 4]. توجد في القاهرة ثلاث من أكبر ثلاثين عشوائية في العالم ، وقد انتقل الأغنياء إلى مدن بنيت خصيصا لهم شرق القاهرة وهي تكاد في مجملها تخضع لإدارة القطاع الخاص[13].الذي يدعو للقلق هو أن عدد سكان العشوائيات في القاهرة ينمو بمعدل ثلاث مرات أكثر من بقية المناطق ، مما دفع الناس إلى التحول نحو أخذ أمورهم بأيديهم بما في ذلك تأمين المأوى والخدمات والبنى التحتية اللازمة التي باستطاعتهم توفيرها . ترتاد الطبقات الغنية أماكن تختلف عن تلك التي تقصدها أغلبية السكان ، فيكون لكل طبقة حيزها الخاص ، معمقة بذلك حدود الاختلاف بين فئات المدينة الواحدة . ولعل ما توصل أليه منظروا علم الاجتماع الحضري المعاصرين ،[14] ما يؤكد أن الثورة الرقمية التي حدثت مع نهاية القرن الماضي أدت إلى تغيرات في الحياة الاجتماعية تمخض عنها تعميقا لأنماط التباين والانقسام الاجتماعي والفراغي بين قطبين يتمثلان في الأغنياء والفقراء . ان ذلك سينعكس على تقسيم الفراغ الحضري في المدينة حيث يتميز كل بخصائصه مما يؤثر على وحدة المدينة ليس فقط من ناحية الشكل بل تمزيق الشبكة الاجتماعية التي تنشطها .

3.1.2 الطبيعة والأصالة والنكبة :

أن الطبيعة تستعمل اقل المصادر لخلق أعلى نسبة من الغنى والجمال ، ويقول "Hillier" : أن ما نسميه المدينة في أية لحظة من الزمان هي سيرورة أكثر من كونها كينونة " as much a process as an object " . أنها بنية نامية طبيعيا خلقت من خلال عدد كبير من القرارات بمقاييس صغرى . لتشكل المدينة كأكبر " أبداع صنعي أنساني " ، مثل اللغات والمجتمعات التي يخلقها البشر ولكنها تبقى دوما لغزا محيرا لنا [15]. ونشير هنا إلى أن المدينة العربية القديمة مثلت هذا النموذج إذ اتسمت بالاتزان والتناغم مع المعطيات والمحددات البيئية الطبيعية المحيطة ، فكلما كانت البيئة المعمارية متنوعة في مكوناتها الحية تكون منتظمة ثابتة ولها ديمومتها ولها توازنها وهذا ما أظهرته الأنماط المعمارية في البيئة العربية الذي يوصف نظامها المعماري البيئي بتفاعله مع مكوناته وظروفه المحيطة ، فلم تكن عمارة مفروضة على الإنسان بل نابعة من صميم حياته وفكره . أما القطاع العمراني في الوقت الحاضر فيستهلك في حدود 30 % من المواد الأولية وان 42% من الطاقة المنتجة التي تذهب إلى المباني والمنشآت العمرانية . هناك الكثير من الدراسات تشير إلى أن حوالي 23% من المخلفات الصلبة هي مخلفات إنشائية والبعض من هذه المخلفات تعتبر مصادر قوية لتلوث بيئتنا [16]. وفي هذا النطاق تنتشر وتتسع الثقافة الخضراء والتي تهدف إلى علاقة مسالمة مع البيئة في مصانعنا ومنشأتنا وكافة أنشطتنا التنموية . ومن هنا جاءت التنمية العمرانية المستدامة بمثابة استجابة وتجاوب من القطاع العمراني للدعوات المطالبة بالعمارة الخضراء .

3 . المشهد الحضري الثالث : مشاهد حضرية نحو السحاب :

1.3 المداخلة الرئيسية الثالثة : مدن وافدين (خصوصية المكان) وأزمة مواطنة (خصوصية الزمان) :

أن عوامل عدة أدت إلى تحول مدن الخليج إلى حالة من التفكك والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها في الوقت الحالي . أول تلك العوامل هي غياب المشاركة الاجتماعية في القرارات العمرانية وتفرد السلطة بشكل كامل ببناء المدينة الأمر الذي أدى إلى أن تفلت المدينة خارج حدودها الاجتماعية والسكانية التي يفترض أن تظل داخلها . وثاني تلك العوامل هو ظهور مجموعات ضغط قريبة من السلطة دفعت بالنمو العمراني نحو مصالحها الخاصة في ظل غياب المراقبة المجتمعية والسياسات التخطيطية السديدة . أما ثالث تلك العوامل فهو الوفرة المالية التي شجعت السلطة ومجموعات الضغط على تحويل المدينة إلى مشروع استثماري . [17].

1.1.3 مشاهد لحظوية وتجارية :

معظم دول مجلس التعاون الخليجي تحث الخطى سريعا نحو " السحاب " باتجاه بناء أعلى برج أو أعلى ناطحة سحاب في العالم وان كانت المنافسة محصورة بشكل كبير حتى الآن بين ثلاث وجهات هي : دبي [خارطة رقم 5] والسعودية والكويت . لكن إحدى صفات المدن الخليجية والإماراتية تحديدا أنها مدن اللحظة التي تتشكل في سنتين ، هي عمر بناء المشروع ، تركت آثار عميقة وغائرة في المجتمع الإماراتي فمنذ تلك اللحظة بدأت حالة الانقلاب وتحولت المدينة إلى ما يشبه المشروع التجاري وأصبح لكل قطعة ارض قيمة مبالغ بها ، الأمر الذي أدى إلى تدخل جماعات النفوذ لخلق أراض جديدة تدر عليهم مكاسب كبيرة من دون أي جهد [18].

2.1.3 مشاهد حضرية تنمو في رمال متحركة :

أن إشكالية المواطنة في دول الخليج تتشكل من الواقع الديموغرافي بسبب التمايز الواضح بين المواطنين الذين يشكلون الأقلية وبين أغلبية ساحقة من الأجانب والذي يمس بالهوية والخصوصية الاجتماعية والثقافية ، وتعتبر دبي حالة فريدة من حيث التركيبة السكانية إذ أن اغلب سكانها من الوافدين والعمال حيث بلغت نسبتهم حوالي 71% من إجمالي سكان دبي سنة 2007 . ويلفت الانتباه في دبي ذلك الفرق الشاسع بين الأحياء الفقيرة للوافدين والمتناثرة على مقربة من الشوارع الحديثة التي تضم ناطحات السحاب والمشاريع العملاقة الفخمة ، والملاحظ أن هذه المناطق الفقيرة متواجدة بشكل متقارب جدا من المناطق الشديدة الغنى ، فتتباين بالتالي المنازل المتواضعة مع أبراج شارع الشيخ زايد ، ويتم حجب هذه المناطق عن طريق حزام اخضر من الأشجار [19] . يلاحظ بعض المراقبين أن لكل فئة حيزها من مكان العمل والمدارس والسكن والمقاهي والمطاعم وبسبب ارتفاع حرارة الطقس واتساع المدينة يصعب على معظم هذه الفئات ، وخاصة الفقيرة منها أن تنتقل بسهولة في جميع أرجاء المدينة فتلازم أحيائها وأماكنها . يمكن القول إذا أن تحديات العولمة في دول الخليج ، وكذلك التركيبة الديمغرافية غير المتوازنة ، قد يؤدي إلى تفكك مدنها الذي يظهر على مستوى التركيبة الاجتماعية فتتعدد المناطق المتباينة من حيث العمارة والنسيج البنياني وتكثر الشبكات المغلقة ويتدنى التفاعل بين الفئات المختلفة التي تسكن المدينة الواحدة .

3.1.3 غابة من الرافعات :

تبدو الدول الست لمجلس التعاون الخليجي مكسوة بغابة من الرافعات ، وتضم اللائحة الطويلة للصروح قيد البناء فئة أكثر تأثيرا ، وهي المدن الجديدة التي بدأ العمل في حوالي 10 منها . ويسجل المهندس المعماري موسى لبيدي ، بأن " هذا الرقم لا يشمل تمدد المدن الموجودة أصلا " . والحال أن مدينة مثل دبي [خارطة رقم 6]، التي اتسعت مساحتها ثلاثة أضعاف في أقل من عشر سنوات ، تعتبر شرعا هي أيضا مدينة جديدة [20] . تفسر ظاهرة المدن الجديدة في الخليج بعاملين أساسيين ، يصفهما الاقتصاديون بالـ D المزدوجة : (الديموغرافيا والتنوع الاقتصادي Demography and Diversification) . وتكفي بعض الأرقام لشرح العامل الأول : يزداد الطلب على المساكن بنسبة 20% كل سنة بسبب التدفق الدائم للعمال المؤهلين الأجانب . لكن المسألة لا تتوقف

بالقادمين الأجانب فمن البحرين إلى الكويت تعاني الأجيال الجديدة هي أيضا من نقص في المساكن ، إضافة إلى الصعوبة في إيجاد العمل ما يؤجج التوترات الاجتماعية ، فغالبية الشباب البحراني يأمل في الإقامة في احد الأبنية المتوقع أنشاؤها في " درة البحرين " [**خارطة رقم** 7] . تمتد هذه المدينة الجديدة ، في جنوب البلاد فوق 15 جزيرة صغيرة اصطناعية تأخذ شكل الهلال على مسافة 21 **كم** مربعا ، ويتوقع أن يتم انجازها في 2015 ، [21] .**صور رقم** (1) ، (2).كذلك مدينة جبل علي التي أنشأت مجاور الميناء المعروف بهذا الاسم . في هذا الإطار تمثل التجزئة الحضرية اختلافا جذريا عن باقي مفاهيم التمايزات الاجتماعية المكانية في مشاهد المدن **المعاصرة ، مثل التهميش والتمايز والاستبعاد** ، فالحالات التي تصفها هذه المفاهيم مختلفة وان ساهمت في التجزئة الحضرية وأفضت إليها . باختصار :

1- يشير مفهوم **الاستبعاد** (**إشكالية الحروب / خصوصية الزمان**) ، الذي يقوم على الإقصاء ، إلى تجمعات اجتماعية تتركز في أماكن موصوفة . (**المشهد الحضري الأول / حالة مدينة بغداد / خصوصية المكان**) .
2- يشير مفهوم **التهميش** (**إشكالية العدالة الاجتماعية / خصوصية الزمان**) ، إلى وضع المناطق غير القانونية مثل العشوائيات التي تنمو على الأطراف أو حتى داخل المدن والتي ، وان تكون غير موصولة بشبكة خدمات الدولة ، تقوم بإنشاء وتنظيم خدمات حضرية خاصة وحتى اقتصاد مواز للاقتصاد الرسمي ومرتبط به (**المشهد الحضري الثاني / حالة مدينة القاهرة / خصوصية المكان**) .
3- يشير مفهوم **التمايز** (**إشكالية الموطنة / خصوصية الزمان**) ، إلى وضع المدن الصناعية والخدماتية التي تشهد تجمعات مناطقية خاصة باليد العاملة المحلية أو الوافدة . (**المشهد الحضري الثالث / حالة مدينة دبي / خصوصية المكان**) .

وتشير هذه المفاهيم الثلاثة مجتمعة إلى إشكالية الأنظمة الحضرية (الحوكمة والتخطيط) في سعيها إلى دمج الجماعات الأقل حظوة وحيازة (خصوصية الزمان) ، فالتجزئة الحضرية تمثل ، من هذه المنطلقات ، حالة جديدة في المشهد الحضري المعاصر(خصوصية المكان) .

ثالثا . استكشاف الأطر الكامنة في الكتابات والأبحاث الحضرية (المقاربة المنهجية):

عديدة هي الأبحاث والكتابات التي تبرز التحولات العميقة للمدينة والتي تتناول الظواهر المختلفة كمحور لهذه التحولات :

أ- منها يرى في هذه الظواهر مجالات جديدة للعولمة الاقتصادية تجعل من المدينة ميدانا مميزا للتبادل الاقتصادي العالمي [22].

ب- ومنها من يرى فيها مساحات جديدة للتمييز الثقافي والعرقي والاثني والطائفي [23] أو للتمايز الاجتماعي مع نمو بعض "ضواحي" الأغنياء والميسورين المسيجة والمتمايزة عن باقي المدينة [24].

ج- ومنها من يرى فيها ظهور"مناطق ذات هويات ثقافية "على نسق بيروت غداة انتهاء الحرب الأهلية حيث تحول التطور الطبيعي للمدينة على حلقات أدت إلى : (1) نموذج مختلف قائم على تغير ملامح الوسط كمكان للتخالط الاجتماعي .

(2) تقسيمات مدنية متمثلة بخطوط التماس .

(3) جغرافيا الخوف .

(4) منظومات خدمية قوامها الاكتفاء الذاتي للجماعات في مناطقها [25] .

د- ومنها من يرى فيها آفاقا جديدة للأنماط الحضرية بعد نماذج المدينة الثنائية (المدينة القديمة والمدينة الجديدة) فالمدينة في رأيهم لا تضم الضواحي فحسب ، بل تضم القرى التقليدية والمدن الثانوية أيضا ، مستندين في تحليلهم إلى تعدد وتنوع الممارسات اليومية في التنقل والنقل من جهة ، وجنوح الطبقات المتوسطة للعيش في ضواحي قريبة من الوسط ومراكز العمل من جهة أخرى [26].

هـ - ويرى آخرون فيها محاولات للحداثة والتحديث من خلال التقليد و **التغرب** [27] .

وتطرح الكتابات العلمية المتخصصة بالتجزئة الحضرية تحديات أساسية حول تعمق التمايزات الداخلية كسياق للتفكك الحضري ومنها :

أ. ما يشدد على استراتيجيات التطوير العقاري، وخاصة في، مجال السكن والإسكان ،المدعومة من السياسات الحضرية المتراخية والتي تؤدي إلى تمدد حضري متزايد يترافق مع نمو أحياء جديدة على شكل تجمعات اجتماعية ومدن مسوّرة وعشوائيات [28].

ب. ما شدد على الديناميات الثقافية والاجتماعية وارتباطها بأزمة الهوية ،حيث يتم التحديث بعيدا عن خصوصيات البنى الثقافية والاجتماعية التقليدية [29] .

ج. ما اهتم بنهج التنطيق (Zoning) القائم على استعمالات موجهة للأراضي ،كالمدن الصناعية وغيرها أو على إقامة التجمعات الاقتصادية والمالية الحديثة [30].

تجمع الدراسات المشار إليها آنفا على أن المدينة ، أما بتأثير من الاقتصاد العالمي والمحلي أو بالتحولات في التركيب الاجتماعي أو في البحث عن حكم رشيد ، تظهر كمجال قيد التحول والتشكل ماديا واقتصاديا واجتماعيا . هذه المقاربة المنهجية العامة للمدينة كمجال قيد التشكل عبر"مساحات محيطية " ، لكل منها طابعها الخاص ، تبدو الأنسب لفهم واقع التناقضات والاختلافات بين المدن العربية وتطبيقها بصورة خاصة على المشاهد الثلاثة لتحليل أنماطها الحضرية.

رابعا . الإطار التحليلي :

1. تحليل أنماط التجزئة الحضرية : المدن المجزأة :

إن الإطار التحليلي لمفهوم التجزئة الحضرية الذي سيعتمده البحث حول الأنماط الحضرية وتناقضاتها في المدن العربية الثلاث الذي يستند على نموذج توصيفي **(شكل رقم** 1) يختصر المقاربات المتعددة للباحثين (Navez-Bouchanine) و(Vidal-Rojas) [31] ، وفيه تناولا مختلف مظاهر التجزئة الحضرية من اقتصادية وسياسية واجتماعية ومكانية ، ويحاول البحث تطبيقها على مشاهد المدن العربية الثلاث بما يتوافق مع (خصوصية المكان وخصوصية الزمان) التي تبرز أنواعا مختلفة من التجزئة تعود إلى تفاعلات وديناميات خاصة بها ، وتعكس التناقضات والاختلافات داخلها وفيما بينها . ويمكن تحليل أنماط التجزئة ومظاهرها في المشاهد الثلاثة كما يلي :

أولا : تحليل النمط الحضري الأول : تجزئة التشكيل الحضري (جدول رقم 1 / إعداد الباحث) :

ا- المشهد الحضري (حالة مدينة بغداد / خصوصية المكان) .

ب- إشكالية الحروب (مفهوم الاستبعاد / خصوصية الزمان) .

1- تجزئة التشكيل الحضري : وتتركز تداعيات نمط تجزئة التشكيل الحضري على نوعين :

ا- العف الحضري : تقطعات وحواجز داخلية نتيجتها فقدان التخالط الحضري ، ومن مظاهرها : مدينة من أجزاء ، خلل في نهج التخطيط ، استعمالات تخصصية للأرض ، مناطق متجانسة أحادية اللون (ثقافي ، اجتماعي ، طبقي ، وغيرها) ، تقسيمات بفعل البنى التحتية (طرق سريعة وتمديدات كهربائية وهوائية) .

ب- البيئة الممزقة : التبعثر ألمديني أي فقدان التواصل وما ينتجه من فقدان التقارب ، ومن مظاهره : منهج ومنطق اقتصاديان جديدان ، وأنماط حياتية واجتماعية جديدة .

ج- الاستيلاء على الأرض : إعادة بناء الذاكرة الجماعية ، ومن مظاهرها : ظهور أحياء جديدة ، اكتساب وظائف جديدة.

ثانيا : تحليل النمط الحضري الثاني : التجزئة الاجتماعية المكانية (جدول رقم 2 / إعداد الباحث) :

ا- المشهد الحضري (حالة مدينة القاهرة / خصوصية المكان) .

ب- إشكالية العدالة الاجتماعية (مفهوم التهميش / خصوصية الزمان) .

2- التجزئة الاجتماعية المكانية ، ومن مظاهرها :

ا-تجمعات مغلقة ومحيطات مسوّرة ، مثل : المناطق المحددة والمأهولة من جماعات اجتماعية من بيئة واحدة .

ب- تشكلات مناطقية اجتماعية ، وتتمثل في : تجزئة على أسس اجتماعية اقتصادية ، عولمة وعدم تساو اجتماعي مكاني ، فقدان الحرك ، وممارسات وسلوكيات ثقافية خاصة .

ثالثا : تحليل النمط الحضري الثالث : التجزئة السياسية والإدارية (جدول رقم 3 / إعداد الباحث) :

ا- المشهد الحضري (حالة مدينة دبي / خصوصية المكان) .

ب- إشكالية المواطنة (مفهوم التمايز / خصوصية الزمان) .

3- التجزئة السياسية والإدارية ، ومظاهرها :

ا- تجزئة السلطات في المدينة ، ويتضح ذلك من خلال إشكالية المواطنة .

ب- التحضر والتقسيمات ، مثل : التقسيمات الإدارية والجغرافية ، مستويات الحكم ، الوسط في مواجهة الأطراف ، **ا لحلي في** مواجهة المركزي ، توفير الخدمات الحضرية ، وتخطيط السياسات العامة والمحلية والإدارة الحضرية .

خامسا . إشكاليات الأنظمة الحضرية التخطيطية والحلول المقترحة:

إن تعمق التمايزات الداخلية كسياق للتفكك الحضري يقود إلى طرح تحديات أساسية ويثير تساؤلات حول النظم التخطيطية والسياسات الحضرية الحالية . تعتبر الحلول التالية محاولة لاحتواء وتقويم التجزئة الحضرية ، يطرحها البحث حسب المشاهد الحضرية الثلاثة للمدن العربية .

1.5 المداخلة الرئيسية الأولى : التجزئة الحضرية وإشكالية الحروب و الأزمات السياسية :

1.1.5 الحل المقترح : عمارة المشهد وتخطيط الفضاءات :

عندما تتغير العوامل الطبيعية المحيطة بالإنسان (مناخية ، جغرافية ، جيولوجية ، ... الخ) ، وتتبدل ظروفها من موقع إلى آخر بشكل يؤدي إلى اختلال في التوازن البيئي والايكولوجي بفعل الكوارث والحروب ، فلا بد من التدخل لمعالجة هذه الظروف المستجدة بالتخطيط والتصميم الملائمين وإيجاد الحلول المستدامة لأعمار المدن التي مزقتها الحروب. وهذا ما يسمى بمفهوم التنمية البيئية [32]. أن المأوى هو احد ابرز الاحتياجات الواضحة والفورية غداة النزاع ، وغالبا ما تتركز جهود إعادة الأعمار وتخطيط الفضاءات على توفير المأوى السريع ويتم ذلك من خلال التخطيط التشاركي في عمليات إعادة الأعمار و حالات التخطيط البيئي بصفة خاصة ذلك أن تطوير إسكان وهياكل عمرانية مقاومة وصديقة للبيئة هو عامل رئيس في التقليل من التعرض للتدهور البيئي .

2.1.5 الحل المقترح : الأمان واستراتيجية الأمن :

انفتحت نظم التخطيط الحديثة على أساليب المشاركة العامة وعلى اتخاذ رؤية تتسم بقدر اكبر من الواقعية للحدود الممكنة ، وذلك في ظل تحليل الموارد التي قد تكون متوفرة لتنفيذ الخطط [33] ،والتصدي للتحدي المتمثل في ضمان الأمن والحيازة ،والقضاء على الظروف التي تولد الشقاق والنزاع [34].

2.5 المداخلة الرئيسية الثانية : التجزئة الحضرية وإشكالية العدالة الاجتماعية :

1.2.5 الحل المقترح : التخطيط الحضري : تعامل مرن مع نسيج حضري معقد :

أن طريقة تعامل الحكومات مع العشوائيات ، أو الأسواق القديمة التي غالبا من يستحيل نقلها إلى مكان آخر لن تجدي نفعا دون اخذ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة والمعقدة بعين الاعتبار . فهذه العشوائيات تشكل بالنسبة لقاطنيها أماكن حية فيها شبكات اجتماعية قوية هي جزء من رأس المال الاجتماعي بالرغم من الفقر الشديد وغياب الخدمات . لذلك فأن سياسات النقل لم تنجح . [35] . أن نظم التخطيط الحضري الخاضعة للإصلاح لابد من أن تتشكل من السياقات التي تنشأ منها ، فضلا عن ضرورة استجابتها لتلك السياقات أيضا ، فلا بد من أن تتضمن هذه النظم تحديدا للأولويات فيما يتعلق بالقضايا المترابطة من التحضر السريع ، والفقر الحضري ، والصبغة غير الرسمية (العشوائيات)، ومستويات توفير الخدمات الأساسية فالمعروف أن من أهم عوامل استدامة المدن هي العدالة الاجتماعية والحكم الجيد وقدرة المواطنين على إيصال مطالبهم . [36].

2.2.5 الحل المقترح : المشهد الثقافي كتوجه شمولي للعدالة الاجتماعية :

يقع وضع الثقافة في صميم سياسة التنمية استثمارا أساسيا في مستقبل المدن وشرطا مسبقا لعمليات عولمة ناجحة تأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي .لقد اثبت فشل بعض المشاريع الجارية منذ السبعينيات أن التطور لا يترادف مع النمو الاقتصادي وحده ، بل يجب القبول بالتنوع الثقافي والإقرار به – عبر الاستعمال المبدع للأعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل خاص – في خلق الحوار بين الحضارات والثقافات . أن مبادرات من نوع " المدن المبدعة " أو قاعدة البيانات " المدينة : شبكات الثقافات " أو مشروع " ثقافة الحي " ، تجسد كلها الجهود التي تبذلها اليونسكو لتشجيع تنفيذ سياسات تعددية تصون غنى و تنوع الهويات وأشكال التعبير الثقافية على المستوى المحلي . [37] . أن الأصالة هي مفتاح التنمية الجديدة ، فبمساهمتها في التخفيف من حدة الفقر، تنطوي الثقافة على منافع هامة من حيث تحقيق التماسك الاجتماعي .

3.5 المداخلة الرئيسية الثالثة : التجزئة الحضرية وإشكالية المواطنة :

1.3.5 الحل المقترح : بريق الألفية الثالثة للتخطيط الحديث :

يفترض في مشاريع المدن الجديدة أو توسيع مدن موجودة أصلا أن تستجيب لأزمة السكن وضرورات التنوع الاقتصادي ، لكن تأثيرها على البيئة الطبيعية يثير القلق ، إذ ستقام على مساحات مأخوذة من المحيط ، ولا يؤتى بالمواد المستخدمة من الصحراء ، بل غالبا ما تسحب من الأعماق البحرية بواسطة السفن كاسحات الطمي التي تدمر الحيوانات والنباتات البحرية [38].وهذا يتطلب عمل التخطيط البيئي المناسب ، والهدف هو اختيار المكان المناسب للمشاريع للاستفادة من الموارد الطبيعية بشكل مستدام وتجنب الكوارث وتقليل الآثار السلبية المتوقعة من تلك المشاريع . أن التخطيط البيئي يستخدم نظم المعلومات الجغرافية وهي أداة تأخذ البيانات الجيولوجية والطبيعية المتوافرة ويتم استخدامها لأعداد خريطة تجمع كل تلك البيانات ثم تصنف المناطق المراد استثمارها حسب الحساسية البيئية ، يتم من خلالها تقديم أفضل الاقتراحات والحلول لاستثمار تلك المناطق في المدينة [39] .

2.3.5 الحل المقترح : التحضر الفعلي :

أن الإشكالية التي نراها هنا هي" أن المدينة الخليجية كانت في مرحلة إعادة أنتاج الهوية ، وهي إشكالية مهمة ومؤثرة في مسيرة أي مجتمع ، إذ لم تعد " الهوية التقليدية " مرضية ولم تعد قادرة على التعبير عن تطلعات الدولة الجديدة التي بدأت تتشكل على امتداد الخليج ، بسبب انعكاسات عوائد النفط .

اللافت للنظر أن تلك التجارب التخطيطية كانت ذات اتجاه واحد، محاولة التخلص من قلب المدينة التاريخي وكأنه تخلص من كل مظاهر الفقر الذي كان يعم المنطقة ، وكأن الرسالة هي فقط انه يجب محو تاريخ المدينة الخليجية وبأي طريقة كانت ، الأمر الذي عمق مسألة " قشرية " المدينة وإضعاف جذورها الثقافية ، أن " محو التاريخ سهّل من المغامرات الاستثمارية العقارية داخل مدن المنطقة وفتحها سكانيا حتى أنها تحولت إلى مدن " مليونية " غريبة عن المنطقة . لقد أصبحت مدنا متلونة يصعب تحديد ماهيتها وهويتها ولا تستطيع أن تقف في وجه التغيير الزائف [40].هنا تبرز أهمية عمليات رصد وتقييم الخطط الحضرية ، التي لابد من أن تتضمن معاييرها نظم التخطيط الحضري الحديثة باعتبارها سمات دائمة ، كما ينبغي أن يتضمن ذلك مؤشرات واضحة من الناحية التاريخية والتي تتماشى مع أهداف وغايات وسياسات الخطط التي يتم أعدادها للمحافظة على هوية المدينة، وينبغي أن تشمل جميع التقييمات على المشاورات المكثفة والمساهمات المقدمة من جانب مختلف أصحاب المصالح المشتركة ضمن هذه الخطط ، ويمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال من خلال أتباع الأساليب التشاركية لتقييم الوضع في المناطق الحضرية . كما تشير التجارب إلى أن هذه الأساليب من شأنها المساهمة في تحسين مستوى جودة وكفاءة الخطط من خلال الرؤى والآراء التي يتم طرحها والتي قد لا تنشأ من خلال العمليات الرسمية لأعداد الخطط [41].

سادسا . الاستنتاجات :

1. بالرغم من أن المدن تختزن طاقات كمحرك للتنمية الاقتصادية ، عبر خلق فرص عمل وثقافات حضرية خلاقة ، تواجه هذه الفرص تحديات كبرى ، منها عدم المساواة والتهميش الاجتماعي المتزايد والفقر . إلا أن ابرز هذه التحديات هو التعامل مع التجزئة المدينية المتفاقمة ، وخاصة أثار الفقر الحضري والاقتصادي والاجتماعي من جراء أنماط حضرية تتأثر بمفاعيل العولمة واللامركزية .
2. هنالك العديد من البلدان النامية حيث تسود الأساليب القديمة للتخطيط الحضري ، وهنا يمكن القول بأن ابرز مشكلة ضمن هذا النهج تتمثل في إخفاقه في استيعاب الأساليب المعيشية لغالبية السكان في المدن الفقيرة وغير الرسمية (العشوائيات) وفي مدن ما بعد الحرب والمدن الصناعية وغيرها، والتي تشهد وتيرة متسارعة من النمو ، حيث انه عادة ما كان يساهم وبشكل مباشر في نشوء أشكال التهميش والتمايز والاستبعاد المكانية والاجتماعية . علاوة على ذلك فقد تطرح التوصيات المرتبطة بنظم التخطيط تهديدا لبعض المصالح الاقتصادية ، فضلا عن احتمالية غياب الحس بأهمية المصلحة العامة عن ذهن بعض الساسة ، أو قد لا تتضمن الخطط التي يتم إعدادها بعضا من مصالحهم وأولوياتهم .

3. بينت هذه القراءة الأولية للمشاهد الحضرية في المدن العربية والأسئلة الجوهرية التي رافقتها أن التجزئة الحضرية هي ظاهرة متشعبة ولها عدة أوجه ، تتأثر بالممارسات والسلوكيات الاجتماعية والمكانية ، تماما كما تتأثر بالأبعاد السياسية المتعددة ، بالإضافة إلى التغيرات الراديكالية في الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا .

4. تبين الخرائط (2 ، 4 ، 6) التجزئة الحضرية في المدن الثلاث تم إبرازها بواسطة تظليل المناطق المجتزأة .

سابعا . التوصيات :

ا. من الإشكاليات إلى المستوطنات المستدامة :

أن مفهوم الاستدامة يتمحور حول ثلاثة محاور أساسية : **المحور** الاقتصادي ، والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية وهناك ستة مبادئ راسخة للنهوض بالاستدامة على مستوى المجتمع المحلي ، وهي:

1. المحافظة ، على النهوض بنوعية الحياة . **2.** زيادة الحيوية الاقتصادية المحلية . **3.** ضمان المساواة الاجتماعية والمساواة بين الأجيال . **4.** المحافظة ، أن أمكن ، على الارتفاع بالنوعية البيئية . **5.** إدماج مقاومة الكوارث مع التخفيف من حدتها .

ب- إعادة استصلاح النظم التخطيطية الحضرية : أن نظم التخطيط الحضري في العديد من المدن العربية لا تتمتع بالكفاءة اللازمة لمواجهة العديد من المشاكل ، فلابد من أصلاحها بالتحول من المركزية إلى استخدام بناء التوافق في الآراء ، والعملية التشاركية عند اتخاذ القرارات ، وزيادة الكفاءات ، كما تتضمن أيضا المسائل ذات الصلة بعمليات بناء القدرات ، وتنفيذ عمليات البحث ، وإدارة وتبادل المعارف ، والضبط اللازم للنشاطات التي ينفذها كل من المطورين ، والقطاع الخاص ، والإفراد من المواطنين ، ممن لا يأخذون مسألة تحقيق المصلحة العامة كأولوية ضمن اعتباراتهم .

ج- مساهمة المخطط في منظومة التخطيط الحديثة: أن دور المخطط يحتاج إلى أعادة تعريف في منظومة التخطيط الحديثة ، ويتم ذلك من خلال عمل المخطط مع طائفة من الخبراء يمثل كل منهم مجالا من مجالات القضايا البيئية ، بما يعني أن المخطط لا يعمل منفردا ولكن من خلال فرق تخطيط Planning Teams.

د- الربط بين الأجندة العمرانية والأجندة البيئية : المخططات البيئية تتطلب وضع عدد من المجالات الجديدة في الاعتبار ، بما في ذلك زيادة تأثير المجتمع المدني و المنظمات البيئية وعمليات الإدارة والتمويل في المناطق الحضرية ، وإدارة الأراضي الحضرية والحيازة الآمنة ، وتوفير الخدمات والصحة العامة وتوفير المساكن ، ومعالجة القضايا المرتبطة بالسكان والقضايا الاجتماعية الأخرى .

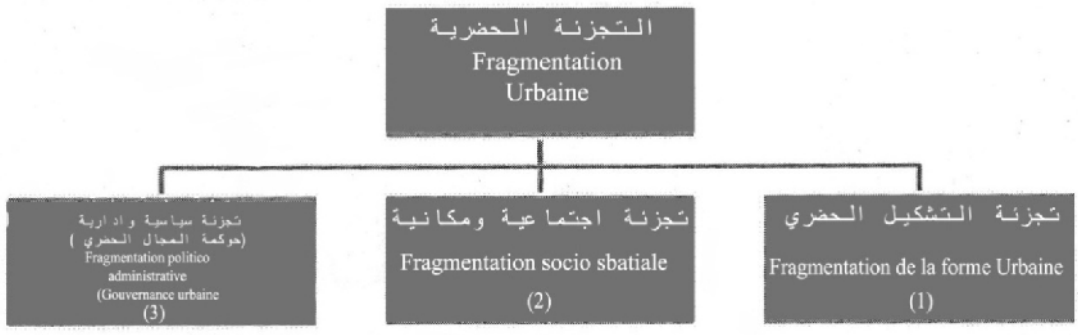

شكل رقم (1) نموذج توصيف التجزئة الحضرية للباحثين (Navez-Vidal) [31]

جدول (1) . تحليل الأنماط الحضرية – تحليل النمط الحضري الأول – إعداد / الباحث.

المفهوم	النمط	الخصوصية	المشهد	المعاصر	التخطيط		النتيجة
التجزئة الحضرية	نمط تجزئة التشكيل الحضري	خصوصية المكان	مشهد مدينة بغداد	مشهد يتلاشى (بيئة ممزقة)	تقاطعات و حواجز داخلية الاستيلاء على الأرض	عزل عن المحيط	فقدان التخالط الحضري
						المظهر	مدينة من أجزاء
							خلل في نهج التخطيط
							استعمالات تخصصية للأرض
						مناطق متجانسة أحادية اللون	ثقافي
							اجتماعي
							طبقي
						تقسيمات على البنى التحتية	طرق سريعة
							تمديدات كهربائية وهوائية
		خصوصية الزمن	إشكالية الحروب و أزمات سياسية	استبعاد و إقصاء (عف حضري)	استبعاد مديني وإعادة بناء الذاكرة الجماعية	عزل عن المحيط	فقدان القارب-فقدان التواصل
						المظهر	منطق ونهج اقتصاديان جديدان
							أنماط حياتية اجتماعية جديدة

جدول (2). تحليل الأنماط الحضرية – تحليل النمط الحضري الثاني – إعداد / الباحث.

المفهوم	النمط	الخصوصية	المشهد	المعاصر	التخطيط		النتيجة
التجزئة الحضرية	التجزئة الاجتماعية المكانية	خصوصية المكان	مشهد مدينة القاهرة	مشهد متناقض (ثقافة مهددة بالخطر)	تجمعات مغلقة و محيطات مسورة	عزل عن المحيط	فقدان التخالط الحضري وفقدان الحراك
						المظهر	مدينة من أجزاء
							خلل في نهج التخطيط
							استعمالات تخصصية للأرض
						مناطق محددة	ثقافي
							اجتماعي
							طبقي
						تقسيمات بنى تحتية ذاتية	طرق بدائية
							تمديدات كهربائية
		خصوصية الزمن	إشكالية العدالة الاجتماعية	تهميش و عشوائيات (النكبة)	تشكلات مناطقية اجتماعية	عزل عن المحيط	تجزئة على أسس اجتماعية اقتصادية
						المظهر	عولمة وعدم تساو اجتماعي مكاني
							ممارسات وسلوكيات ثقافية خاصة

جدول (3) . تحليل الأنماط الحضرية – تحليل النمط الحضري الثالث -إعداد / الباحث .

المفهوم	النمط	الخصوصية	المشهد	المعاصر	التخطيط		النتيجة
التجزئة الحضرية	التجزئة السياسية و الإدارية	خصوصية المكان	مشهد مدينة دبي	مشهد نحو السحب (حضاري وتجاري)	التحضر الفعلي	عزل عن المحيط	فقدان التخالط الحضري والتقسيمات
						المظهر	مدينة من أجزاء
							خلل في نهج التخطيط
							استعمالات تخصصية للأرض
							مناطق متجانسة أحادية اللون: ثقافي
							مناطق متجانسة أحادية اللون: اجتماعي
							مناطق متجانسة أحادية اللون: طبقي
							مستويات الحكم: إدارة حضرية / عاصمة محلية تخطيط سياسة / توفير الخدمات الحضرية
		خصوصية الزمان	إشكالية المواطنة	تمايز و وافدين	تقسيمات إدارية و تقسيمات جغرافية	عزل عن المحيط	تجزئة السلطات في المدينة (مشاهد حضرية تنمو في رمال متحركة)
						المظهر	الوسط في مواجهة الأطراف (غابة من الرافعات)
							المحلي في مواجهة المركزي

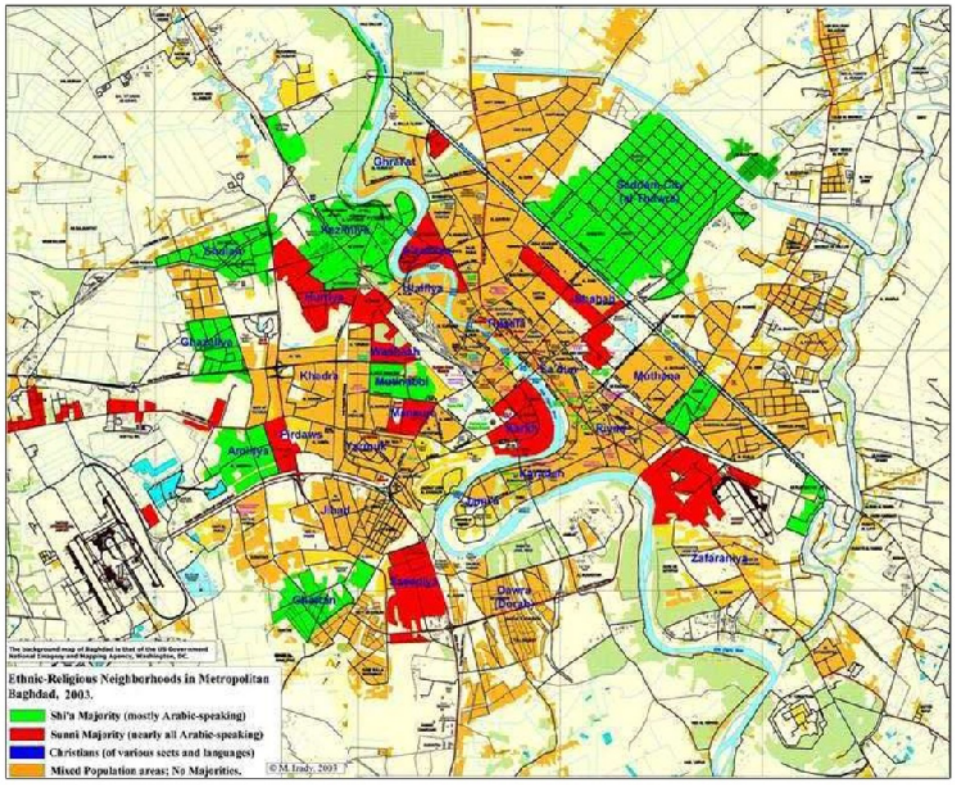

خارطة (1) . مدينة بغداد مخطط التصميم الاساس للمدينة (42).

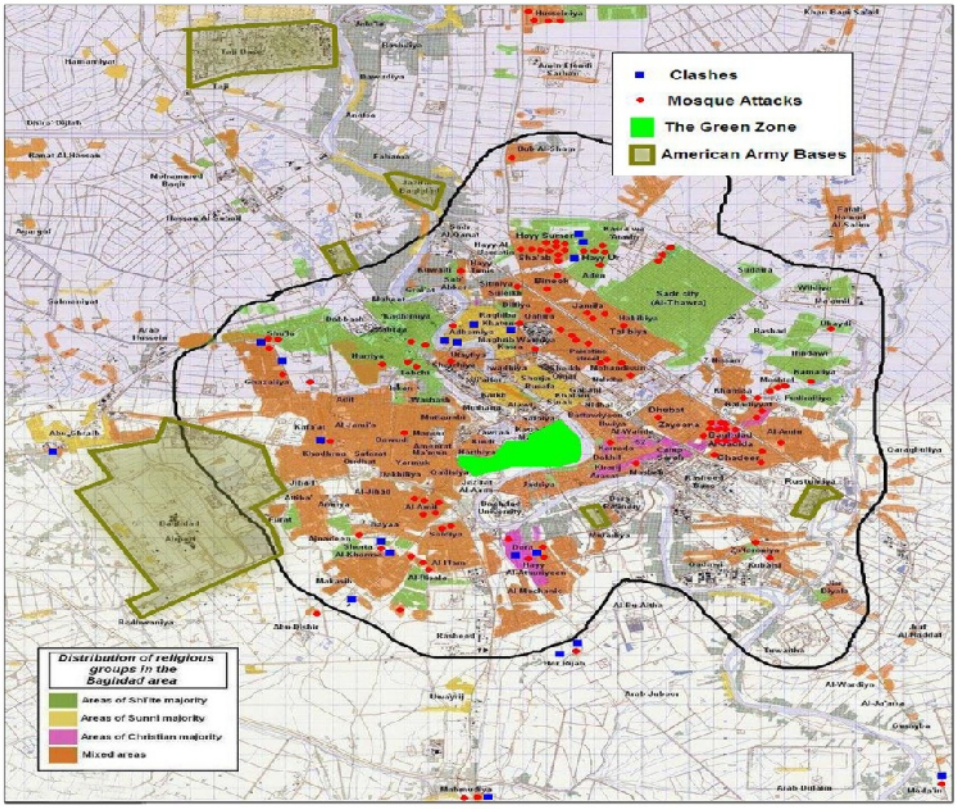

خارطة (2) . مدينة بغداد مخطط التصميم الاساس للمدينة المحدثة وفق نتائج البحث .

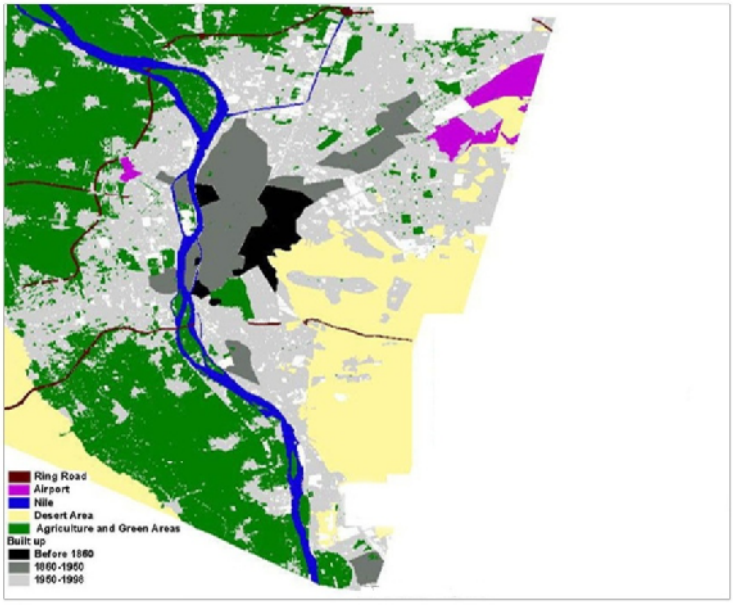

خارطة (3) . مدينة القاهرة مخطط التصميم الاساس للمدينة (42).

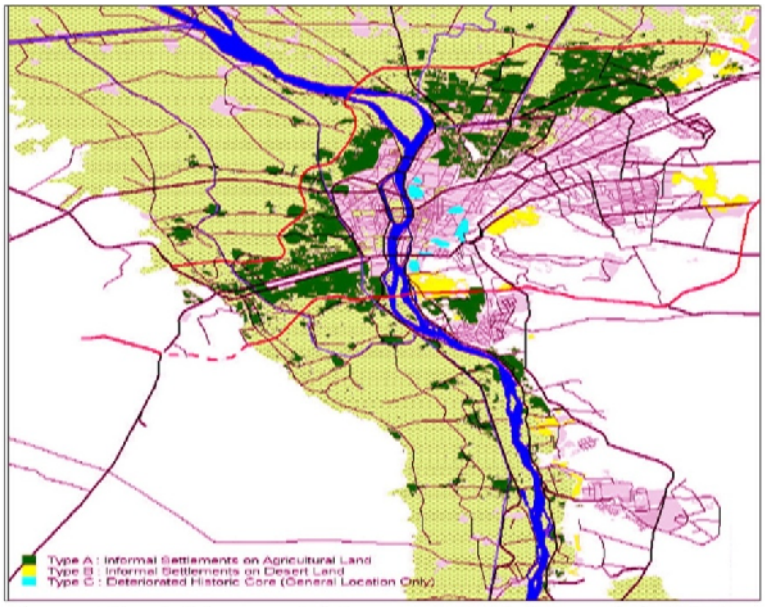

خارطة (4) . مدينة القاهرة مخطط التصميم الاساس للمدينة المحدثة وفق نتائج البحث .

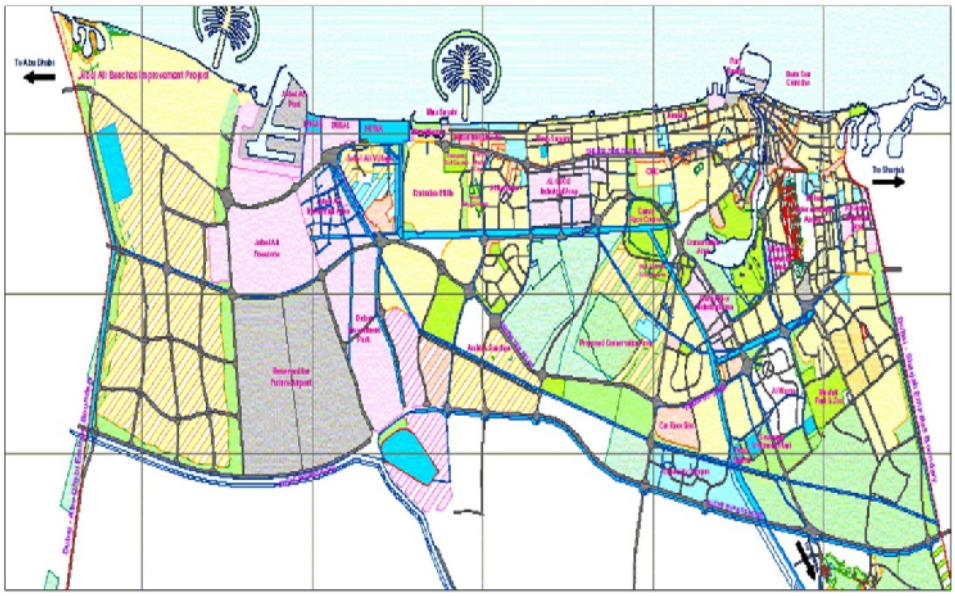

خارطة (5) . مدينة دبي مخطط التصميم الاساس للمدينة (42) .

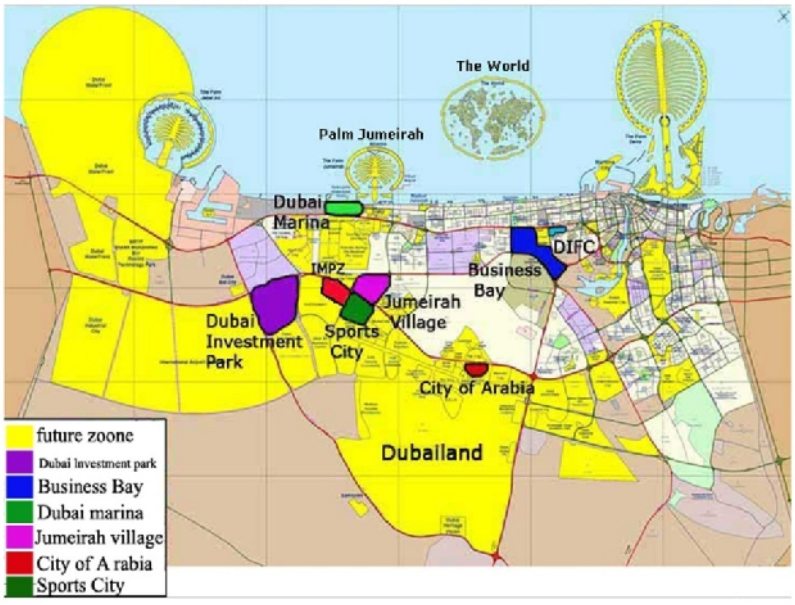

خارطة (6) . مدينة دبي مخطط التصميم الأساس للمدينة المحدثة وفق نتائج البحث .

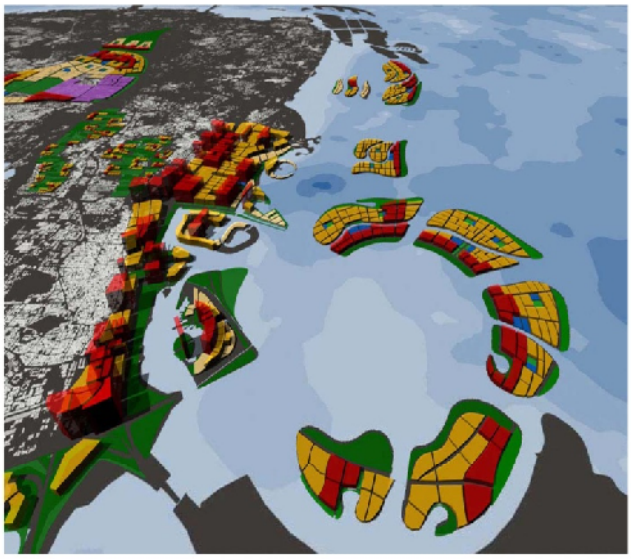

صورة رقم (1) مشروع تطوير الجزر الشمالية

صورة رقم (2) مشروع درة البحرين

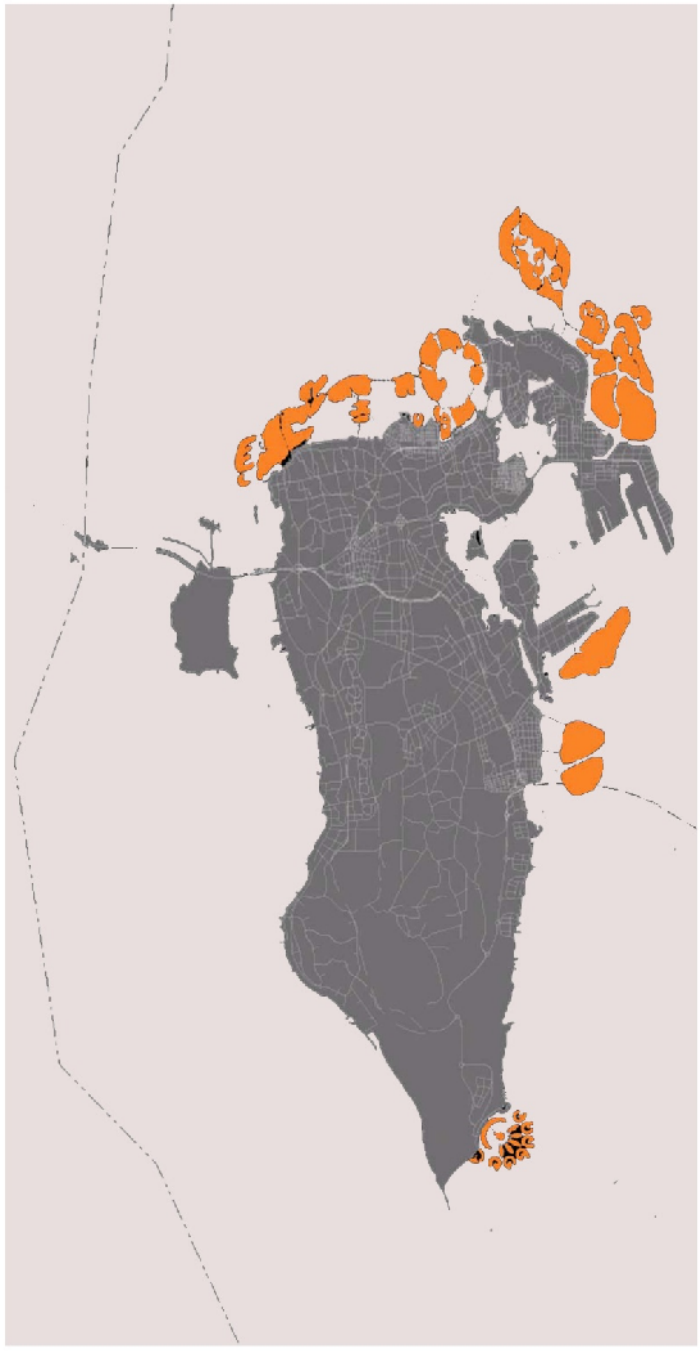

خارطة (7) البحرين

المشاريع المستقبلية في البحرين [43]

6 . المصادر :

1. Grafmeyer , Y., "Sociologie Urbaine" , Nathan, novembre, Paris , 1994 .
2. Bourdieu , P., "Raisons pratiques, sur la théorie de l'action", éditions du Seuil, Paris ,1994.
3. تافل ، ماريون هاروف ، " العنف المسلح والعمل الإنساني في المناطق الحضرية "، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2008 ، جنيف ، ص 1 .
4. كبة ، سلام إبراهيم عطوف ، " السياسة البيئية الوطنية قاعدة التنمية البشرية المستدامة " ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد : 2415 ، 2008 ، ص 2 ، مجلة الكترونية . http://www.ahewar.org .
5. كبة ، مصدرسابق ، ص 3 .
6. Jeudy (H. P) , " Mémoires du sociale " ; Paris ; Puf ; 1986 , P 9 .
7. اليحياوي ، شهاب ، " دور الفاعلين الاجتماعيين في توزيع الفضاء المديني والتغير الاجتماعي " ، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، تونس ، 1983 ، ص 223 – 234 .
8. الزيرجاوي ، أنيس ، " مقترحات لحل المناطق العشوائية " ، مجلة الرافدين ، 2009 . مجلة الكترونية http://www.alrafidayn.com
9. حسن ، علي دنيف ، " التخطيط الحضري في استراتيجيات الأعمار في العراق "، جريدة الصباح ، بغداد ، 2008.
10. هشام ، علي مهران ، " نحو تنمية عمرانية متوازنة ومتجانسة في المدن المصرية " ،مؤتمر انتربليد ، القاهرة ، 1998 .
11. بودقة ، إ.د . فوزي ، " الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والبعد العمراني " ، ملخص بحث مشارك في الملتقى الخامس للجغرافيين العرب ، الكويت .
12. UNDP, "United Nations Development Programmers", Arab Human Development Report . New York ,NY 10017 USA, 2009 . http://www.undp.org
13. IRIN , (UN-HABITAT) ," Tomorrow's Crises Today : The Humanitarian Impact of Urbanization", 2007. www.irinnews.org .
14. ضيف ، د. محمد عبد المجيد ، " الثورة الرقمية وتغير المبادئ الأساسية للتخطيط العمراني " ، مجلة المدينة العربية ، العدد 115 ، الكويت ، 2002 ، ص 11 .
15. عبد الرزاق ، (نجيل كمال) ، الدباغ ،(شمائل محمد وجيه) ، " استدامة المدن التقليدية بين الأمس والمعاصرة اليوم (دراسة مقارنة) "، مجلة الهندسة والتكنولوجيا ، المجلد 26 ، العدد 11 ، بغداد ، 2008 ، ص 8 .
16. الصالح ، هاشم عبد الله ، " ممارسة العمارة في ظل مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة "، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، المجلد الخاص – العدد الثاني ، الرياض ، 2004 ، ص 110 – 112 .
17. صحيفة الوقت البحرينية ، " مدن الخليج منقطعة من جذورها الثقافية وساحة مغامرات ومشروعات تجارية " ، البحرين ، العدد 1090 . 2009 . www.alwaqt.com .
18. صحيفة الوقت البحرينية ، مصدر سابق ، 2009 .
19. Lavergne , M., Global City , Tribal Citizenship : Dubai's Paradox in Dries kens Barbara , Mermier Franck & Wimmer Heiko . " Cities of the South : Citizenship and Exclusion in the 21st century " , 2007 .
20. www.qassimy.com , 2008 .
21. www.qassimy.com , 2008 . مصدرسابق.

22. Harvey, D., " Cities or Urbanization in City , special edition 'It all come together in Los Angeles" ,1993 , P4.
23. Davie, M., "Les Banlieues de Bayreuth: Espace de crise, Paris ,1994 , P19.
24. Dear&Flutsy,"Post-modernUrbanism" in "The Post-modern Urban Condition" Oxford, UK: Blackwell, Annals of the Association of American Geographers, Vol. 88, 50–72. 1998.
25. Khalaf, S., "Civil and Uncivil Violence in Lebanon, A history of the Internalization of Communal Conflict", Columbia University Press, New York,2002.
26. Secchi, B., "Le forme della citta ", Lecture, Paris, 17 avril 2008 , P4.
27. Elsheshtawy , Y. , " The evolving Arab City : Tradition , modernity & Urban development" , London : Rutledge , 2008, P22.
28. Donzelot, J., 'La nouvelle question urbaine' , Revue Esprit, Paris, novembre,1998, P5.
29. Navez-Bouchanine ,F., 'Habiter, modelés socioculturels et appropriation de l'espace' , thèse de doctorat d'Etat en sociologie , Paris ,1993, P78.
30. Edwards, M., 'Fragmentation dans le contexte urbain', Architecture et Comportement , Tome 25, No. 2, Paris, 1991, P9.
31. Navez-Bouchanine ,F., 'Habiter, modelés socioculturels et appropriation de l'espace' , thèse de doctorat d'Etat en sociologie , Paris, 1993, P10.
32. دعيس ، يوسف ، " التخطيط العمراني والتنمية البيئية " ، موقع الرقة الالكتروني ، دمشق ، 2009 . http://www.esyria.sy/eraqqa/index.
33. تيبايجوكا ، آنا ،" رسالة المديرة التنفيذية لبرنامج المونل "، مجلة العالم الحضري ، العدد الثالث ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، عمان ، الأردن . 2009.
34. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) ، وحدة النزوح الداخلي ، www.reliefweb.int/idp. .
35. Elsheshtawy , Y. , مصدرسابق .
36. موتيزوا مانغيزا ، نيسون ،" التخطيط الحضري" ، مجلة العالم الحضري ، العدد الثالث ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، عمان ، الأردن . 2009.
37. مكتب أعلام الجمهور ،" المدن وأماكن السكن البشرية " ، اليونسكو ، باريس ، فرنسا ، 2006 .
38. www.qassimy.com , 2008 . مصدرسابق .
39. الغضبان ، عبد النبي ، " أهمية التخطيط البيئي لضمان التنمية المستدامة للمشاريع " دائرة العلوم البيئية ، معهد الكويت للأبحاث ، وكالة الأنباء الكويتية (كونا) ، الكويت ، 2010 .
40. صحيفة الوقت البحرينية ، مصدر سابق ، 2009 .
41. موتيزوا مانغيزا ، نيسون ،" التخطيط الحضري" ، مصدرسابق . 2009.
42. www.maps.google.com .42
43 . Storch , C., " Urban Planning in BAHRAIN ", 2007. http://www.chstorch.de/Beruf-Site.